# مجتمع

## غرق زورق مهاجرين قبالة السواحل الليبية

أعلنت منظمة «إس أو إس ميديتيرانيه» غير الحكومية، يوم الخميس، أنّها رصدت قبالة السواحل الليبية حوالي عشر جثث طافية في المياه بجانب زورق مطّاطي انقلب رأساً على عقب وكان على متنه 130 مهاجراً. وقالت لويزا ألبيرا، منسّقة البحث والإنقاذ على متن سفينة الإنقاذ «أوشن فايكينغ» التابعة للمنظمة، في بيان، إنّه «منذ وصولنا إلى مكان الحادث لم نعثر على أي ناجين». وقالت الصحافية الفرنسية إيمانويل شاز، عبر الهاتف من على متن سفينة الإنقاذ، إنّه «لم يعد هناك أمل في العثور على ناجين»، مؤكّدة أنها رأت «الكثير من الجثث». (فرانس برس)

## كينيا: نقص في أدوية «إتش آي في»

قال كينيون مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية «إتش آي في» إنّ حياتهم في خطر بسبب نقص أدوية الفيروس التي تتبرع بها الولايات المتحدة وسط نزاع بين وكالة الإغاثة الأميركية والحكومة الكينية. ويأتي التأخير في الإفراج عن الأدوية التي تم شحنها إلى كينيا أواخر العام الماضي بحسب نشطاء، بسبب فقدان الثقة بين الوكالة وهيئة الإمدادات الطبية الكينية. وقال وزير الصحة الكيني، موتاهي كاغوي، إنّ «الوكالة الأميركية أفرجت عن شحنة الأدوية التي كانت عالقة في الميناء. ومن المتوقع أنّ يستقبلها المرضى هذا الأسبوع». (أسوشييتد برس)

(أحمد الربيعي/ فرانس برس)

## العراق: احتجاجات لتحسين الكهرباء

شهدت محافظة واسط العراقية (جنوب) أمس السبت تظاهرة مطالبة بتحسين واقع الكهرباء، بعد أقل من 24 ساعة على تظاهرة مماثلة في حي الوحدة جنوبي العاصمة بغداد أسفرت عن مقتل متظاهر دهساً على يد القوات الأمنية. وتجمع المتظاهرون أمام محطة الكهرباء شمالي واسط، مطالبين بإنهاء الانقطاع المستمر للتيار، خصوصاً مع اقتراب فصل الصيف، ملوحين بتصعيد الاحتجاجات السلمية، في حال عدم الاستجابة لمطالبهم. ودعا محافظ واسط، محمد جميل المياحي، رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى الإشراف على ملف الكهرباء، موضحاً أنّ «ذلك يمكنه المساهمة في تجنب المشاكل المتكررة كل صيف»، ومشدداً على ضرورة التوزيع العادل للطاقة الكهربائية بين المحافظات. كما لفت إلى «وجود تمييز واستثناءات في حصص المحافظات على حساب محافظات أخرى». وشهد حي الوحدة جنوبي بغداد صدامات دامية بين قوات مكافحة الشغب ومتظاهرين مطالبين بتوفير الكهرباء، وأدى التحرك إلى سقوط قتيل وعدد من الجرحى. وطالبت الحكومة المحلية في محافظة الديوانية (جنوب) بزيادة حصتها من الطاقة الكهربائية، في محاولة تهدف للحيلولة دون تمدد التذمر الشعبي إلى المحافظة، وقال محافظ الديوانية زهير الشعلان: «يفترض أنّ يصل إلى الديوانية 1200 ميغاواط من الطاقة الكهربائية وفق الحصة المقررة لها، بينما ما يصلنا لا يتجاوز الـ 400 ميغاواط». وأغلق متظاهرون الجمعة الجسر الحديدي وسط مدينة الناصرية (مركز محافظة ذي قار) جنوبي البلاد، كما شهدت منطقة البراضعية في محافظة البصرة، أقصى جنوب العراق، تظاهرة مماثلة.
(العربي الجديد)

# رمضان غائب في ريف حمص

**عبد الله البشير**

مع سيطرة قوات النظام السوري على مناطق الريف الشمالي لمحافظة حمص منتصف عام 2018، فرّق التهجير أفراد عائلات المنطقة، وألغى كافة الفعاليات التي كانت تجري في شهر رمضان من قبل منظمات إنسانية كانت تعمل في المنطقة قبل إحكام النظام السيطرة عليها. وتعيش العائلات في الوقت الحالي شتاتاً بين أفرادها وفقداناً لكافة أجواء شهر الصوم.

خلال سنوات الحصار التي طبقتها قوات النظام على منطقة الحولة (ريف حمص الشمالي) عام 2012 بعد المجزرة التي وقعت في المنطقة في 25 مايو/ أيار من العام ذاته (ارتكبتها مليشيات طائفية موالية للنظام السوري)، كانت المنطقة تنبض بالحياة رغم الحصار المفروض عليها، في ظل وجود المنظمات الإنسانية التي كانت تقدم المساعدة للمحاصرين، والتي كانت تشرف على المطابخ الرمضانية وتوزع السلال الإغاثية على الأهالي، في الوقت الذي تمسكت عائلات كثيرة بترابطها وبقاء أفرادها جنباً إلى جنب، حتى تاريخ التهجير الذي حصل في المنطقة في مايو/ أيار 2018.

تفتقد أم أحمد، أبناءها في شهر رمضان، فقسم من عائلتها هجّر عام 2018 إلى إدلب (شمال)، بينما غادر القسم الآخر من العائلة إلى لبنان قبل التهجير عبر طرق التهريب. تصف أم أحمد، رمضان هذا العام كالتالي: «أصبح بيت العائلة موحشاً، كنا في رمضان نجتمع سوياً على مائدة الإفطار. الأحفاد الذين أتواصل معهم اليوم عبر الهاتف، كانوا يشاركوننا المائدة، ويضفون الدفء والفرحة على أجواء عائلة. أما اليوم فتمرّ أيام رمضان في غياب هذه اللمة، أجلس أنا وزوجي أغلب الأوقات وحيدين على مائدة الإفطار، لنتحسر على العائلة المشتتة». تضيف أم أحمد عبر «العربي الجديد»: «أربعة من أبنائي يقيمون في إدلب، وواحد يقيم في لبنان مع شقيقته. أغلب أقاربنا غادروا المنطقة خلال التهجير، والذي صادف مع حلول شهر رمضان حينها. أتمنى أن أجتمع بأولادي في شهر رمضان المقبل وأشاركهم المائدة ليعود الدفء إلى منزل العائلة في هذا الشهر المبارك».

من جهته، يقارن خالد حمصي، المقيم في الدار الكبيرة (ريف حمص الشمالي)، بين رمضان في الوقت الحالي ورمضان البلدة قبل التهجير، موضحاً لـ«العربي الجديد» أنّ البلدة كانت تنبض بالحياة، إذ كانت المنظمات الإنسانية توزع وجبات الإفطار على العائلات المحتاجة أو مساعدات على شكل سلال غذائية. أما في الوقت الحالي كل هذه المشاهد باتت غائبة، في ظل عملية التهجير». يقارن أحد مسؤولي المنظمات الإغاثية في مدينة تلدو بمنطقة الحولة بين الواقع الحالي لسكان المنطقة وما كان عليه الحال قبل الحصار، قائلاً: «في السابق قبل سيطرة النظام على المنطقة، كنا نستعد لشهر رمضان مسبقاً، إذ كنا نعقد الاجتماعات بين الجهات الإغاثية كافة في المنطقة لتوحيد الجهود وتوزيع الأدوار، فعدد السكان كان كبيراً. ومن النشاطات التي كنا نشارك فيها إعداد سلال غذائية مخصصة لوجبات السحور، إضافة إلى مطابخ الرمضانية المخصصة لإعداد وجبات الفطور طيلة أيام شهر الصوم. ومن النشاطات المميزة والتي كانت تترك الأثر الإيجابي لدى العائلات والأطفال، تأمين ملابس العيد للأطفال الأيتام وأطفال العائلات المحتاجة». ويضيف أنه «في الوقت الحالي وبعد سيطرة النظام السوري على المنطقة، غابت كل هذه النشاطات، والمنطقة تعاني حالياً من عدة أزمات. في السابق كنا نعمل على تغطية متطلبات المنطقة والأهالي في شهر رمضان وبقية الأشهر، خصوصاً تأمين مادة الوقود، وحليب الأطفال، وغيرها من المواد الأساسية لحياة المواطن، أما بعد اتفاق التهجير فقد اختفت النشاطات الإنسانية في المنطقة».

### «اتفاق» التهجير

حصل اتفاق التهجير في ريف حمص الشمالي في شهر مايو/ أيار من عام 2018، إذ غادر قسم من أبناء ريف حمص الشمالي المقدر عدد سكانه بنحو 350 ألف نسمة نحو مناطق الشمال السوري، لتسيطر قوات النظام على المنطقة بالكامل وتنهي أي نوع من النشاطات الإنسانية التي كانت موجودة خلال سنوات الحصار.

تحقيق

في إطار وضع اليد على الينابيع في الاغوار الفلسطينية الشمالية، سيطر مستوطنون إسرائيليون على نبع «عين الحلوة»، علماً انّ هذه المناطق تُعَدّ خزاناً لمدن الضفة الغربية وبلداتها نظراً إلى وقوعها ضمن حوض المياه الشرقي الاكبر في فلسطين

# نبع «عين الحلوة»

## المستوطنون يسرقون مياه الأغوار الفلسطينية

الاغوار ـ **سامر خويرة**

يكاد المزارع الفلسطيني مجيد الضبابات من منطقة وادي المالح في الأغوار الشمالية الفلسطينية، في الضفة الغربية المحتلة، ينفجر غضباً إزاء ما حلّ بنبع «عين الحلوة» الذي سرقه المستوطنون الإسرائيليون. ويخبر «العربي الجديد» بحسرة: «كنت أتردد على النبع يومياً مذ كنت طفلاً، فأشرب والهو واستحمّ فيه، كذلك أصطحب صباحاً ومساءً أغنامي وأبقاري لتشرب منه وترعى الأعشاب في محيطه. أمّا اليوم، فالمستوطنون يحرمون الأهالي من الوصول إليه». من خلال إحكام المستوطنين سيطرتهم على نبع «عين الحلوة»، بات يُحظر على المزارعين ورعاة المواشي الفلسطينيين الاقتراب منه، ما يعني حرمان تجمّعات بدوية ورعوية بأكملها من مصادر الشرب وريّ المزروعات. فخلال مارس/ آذار الماضي، وضع المستوطنون يدهم على النبع وشرعوا بتنفيذ سلسلة من الأعمال الإنشائية بدت في بادئ الأمر أنها مجرّد عملية ترميم للنبع، لكن سرعان ما انكشفت نواياهم الخبيثة.

ما يحزّ في نفس الضبابات أنّه لا يستطيع اليوم «الشرب من مياه عين الحلوة ولو رشفة واحدة. أين العدل؟ يأتي أناس من مستوطنات الخليل (جنوبي الضفة الغربية) ليسبحوا ويستجموا في النبع، فيما أنا الذي ولدت هنا عاجز عن ذلك. لقد حاولنا مراراً منعهم، لكنّ جنود الاحتلال المدجّجين بالسلاح ينتشرون لحمايتهم في كل مكان». يضيف: «هذا احتلال، ونحن نتوقع منه كل شيء. لكن أين المسؤولون الفلسطينيون ممّا يجري؟ أعمال المستوطنين في تأهيل النبع بدأت منذ نحو شهر بشكل علني، ألم يشاهدوا الصور؟ ألم يسمعوا صراخنا ومناشداتنا؟ هل الصراع على الكراسي والانتخابات أهمّ من الأرض؟ إذا ضاعت هي، فماذا يستفيدون من مناصبهم؟».

وحال الضبابات لا تختلف عن أحوال أهالي المنطقة كلها، فهؤلاء جميعاً خسروا مصدراً رئيسياً للمياه وباتوا مجبرين على اجتياز مسافات أطول بكثير هم ومواشيهم للوصول إلى المياه. ويعرض الضبابات موقفين للدلالة على انحياز الاحتلال التام إلى المستوطنين على حساب أصحاب الحق، فيقول: «لو وضعت طوبة واحدة فقط في خيمتي أو أقمت جداراً قليل الارتفاع لكانت الدبابات الإسرائيلية توجهت فوراً لتهدم ذلك. في المقابل، أحضر مستوطنون خلاطات إسمنت متنقلة وحجارة، وأقاموا عمليات بناء في محيط النبع من دون اعتراض أيّ كان».

وبحسب ما يوضح الأهالي، فإنّ السيطرة على نبع «عين الحلوة» تمّت بدعم من مجلس مستوطنات الضفة الغربية ومؤسسة «ريجاليم» الاستيطانية المعنية بمشروعات الاستيطان في الضفة، وهي الجهة ذاتها التي أشرفت على السيطرة الكاملة على «عين الساكوت» في الأغوار قبل أشهر عدّة، ولديها مخططات لوضع اليد على كل مصادر المياه في الأغوار الفلسطينية.

ويتخوّف الفلسطينيون في الأغوار من أن يتوجّه المستوطنون بعد سيطرتهم على نبع «عين الحلوة» إلى غيره من الينابيع المتبقية، بالتالي تصير مصادر المياه المتاحة للفلسطينيين في الأغوار معدومة بعدما كانت شحيحة. ويقول المزارع عبد اللطيف عودة لـ«العربي الجديد» إنّ «الاحتلال لا يكتفي بالسيطرة على عيون المياه، بل يلاحق الصهاريج التي تصلنا بالجرارات الزراعية، وكثيراً ما يصادرها أو يضع السمّ فيها، ما أدّى إلى نفوق عشرات من رؤوس الماشية». لكنّ عودة يؤكد أنّ أهالي الأغوار لن يتوانوا عن مواصلة كفاحهم ونضالهم لانتزاع حقوقهم من أنياب المحتل، على الرغم من افتقارهم إلى مقومات الحياة. يضيف أنّ «معركتنا يومية ما بين كرّ وفرّ. لا بديل أمامنا غير مواصلة الكفاح والنضال لاسترداد عين الحلوة. الأمر بسيط... كيف نعيش من دون مياه؟ عدم وجود المياه يعني الموت وترك الأرض لقمة سائغة للمحتل والمستوطنين».

### الخطة قديمة

قبل أكثر من عشرين عاماً، بدأ الاحتلال خطته لتسهيل سيطرة المستوطنين على مياه نبع «عين الحلوة» العذبة، والهدف سرقة تلك المياه وتحويلها إلى المستوطنات والبؤر الاستيطانية العشوائية التي أقيمت على أراضي المواطنين الفلسطينيين خلال السنوات الماضية. ويقول الناشط الحقوقي فارس فقها لـ«العربي الجديد» إنّ «توفّر مصادر مياه للشرب والزراعة يُعَدّ أحد أهمّ أسباب وجود الفلسطينيين في الأغوار، وهذا ما تدركه سلطات الاحتلال التي تعمل ليلاً ونهاراً على محاربة هذا الوجود من خلال حرمانهم من المياه لدفعهم إلى الرحيل».

يضيف فقها أنّه «منذ احتلال الضفة الغربية في عام 1967، تتعرّض الأغوار الفلسطينية إلى حرب إبادة إسرائيلية مبرمجة. وقد سابق المستوطنون الوقت لترميم نبع عين الحلوة وإقامة بركة صغيرة إلى جانبه بهدف تغيير معالمه التاريخية. وتمثلت أولى خطواتهم بتسييج محيط النبع، تحت حراسة جيش الاحتلال الإسرائيلي». ويوضح فقها أنّ «المنطقة كانت تضمّ سلسلة ينابيع مياه، جرى تدميرها وتجفيفها بالكامل، وبقي نبع عين الحلوة الذي جاء دوره. والمياه تجري هنا ولا يحق لنا الانتفاع منها، في حين أنّ مستوطني مستوطنة مسكيوت يتنعّمون بخيراتها».

ويتابع فقها أنّ «المستوطنين وجّهوا دعوات إلى قادتهم من أجل زيارة المنطقة وافتتاحها في الأعياد اليهودية، فيما يستجم فيها عشرات منهم يومياً بهدف فرض الأمر الواقع فيها». يُذكر أنّ شرطة الاحتلال ادّعت أنّ المنطقة برمتها «أملاك دولة»، وثقة تصاريح للعمل فيها، وهو ما يفنّده فقها مشدداً على أنّ «الأرض حيث يوجد النبع تعود ملكيتها إلى بطريركية اللاتين أسوة بالأف الدونمات في الأغوار». وتكمن خطورة السيطرة على نبع «عين الحلوة» بحسب فقها في أنّ ذلك يأتي «ونحن على أبواب فصل الصيف الذي ترتفع فيه الحرارة بالأغوار الفلسطينية لتبلغ أرقاماً قياسية، ومعها تتضاعف الحاجة إلى الماء، كونها من المناطق الزراعية والرعوية المرغوبة من قبل مزارعين كثيرين والبدو الرُحّل».

والأغوار الشمالية تقع ضمن الحوض المائي الشرقي الأكبر في فلسطين، وعلى الرغم من ذلك تسيطر إسرائيل على 85 في المائة من مياهها، فيما يتحكم الفلسطينيون بالنسبة المتبقية أي 15 في المائة. ويزيد معدل استهلاك المستوطن القاطن في الأغوار الشمالية ثمانية أضعاف عمّا يستهلكه المواطن الفلسطيني الذي يقطن في أماكن أخرى.

ومنذ عام 1967، عمدت سلطات الاحتلال إلى تعطيل وتخريب الآبار الارتوازية الفلسطينية بمعظمها، وعددها 56 بئراً حتى ذلك التاريخ. كذلك سيطرت شركة «ميكروت» الإسرائيلية على مصادر المياه الجوفية في الأغوار، فحفرت 42 بئراً بأعماق منخفضة لتضخّ منها ما بين 60 و70 مليون متر مكعب من المياه سنوياً. أدّى ذلك إلى سحب المياه الجوفية بمعظمها في المنطقة، وبالتالي شحّها في معظم الآبار والينابيع الفلسطينية المتبقية. وصارت سلطات الاحتلال تزوّد أهالي الأغوار وتجمعاتها بالمياه عبر هذه الشركة بكميات شحيحة ومحدّدة لا تكفيهم لحاجتهم اليومية ومزروعاتهم ومواشيهم.

أطفال فلسطينيون يلهون في أحد الينابيع المتبقية (جعفر الشيخ/ فرانس برس)

**118,000,000**

متر مكعب من المياه خصصتها اتفاقية أوسلو للفلسطينيين، من أصل 700 مليون من مياه فلسطين التاريخية

### المياه الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية

وتنقسم مصادر المياه الفلسطينية في الأغوار إلى قسمين، منها ما جفّ نهائياً أو شحّت مياهه بسبب آبار شركة «ميكروت» الإسرائيلية، من قبيل عيون الماء والآبار في قرى عين البيضاء وبردلة وكردلة. أمّا القسم الآخر الذي لم تتأثر كمية المياه فيه، فقد استولت سلطات الاحتلال عليه بشكل كامل وزوّدت المستوطنين بمياهه لأغراض زراعية مثل «عين الساكوت»، علماً أنّ المستوطنات الإسرائيلية في الأغوار بمعظمها هي مستوطنات زراعية ويزوّدها الاحتلال بكميات مياه هائلة في مقابل حرمان أهالي المنطقة من هذه المياه.

وبحسب اتفاقية أوسلو الموقّعة في عام 1993، فقد تمّ تخصيص 118 مليون متر مكعب من المياه للفلسطينيين سنوياً، وهذه الحصة تُقدّر بنحو 15 في المائة فقط من كمية المياه المتاحة في فلسطين التاريخية التي تبلغ 700 مليون متر مكعب. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ الاحتلال لم يعطِ الفلسطينيين هذه الحصة كاملة طيلة السنوات الماضية، كذلك لم يزد الحصة في حين تضاعف عدد الأهالي منذ ذلك الوقت. حينها كان عددهم في الضفة الغربية وقطاع غزة مليونَين ونصف المليون، في حين يزيد اليوم عن أربعة ملايين. وفي الوقت الذي توصي فيه منظمة الصحة العالمية بـ110 لترات من المياه كحدّ أدنى للفرد الواحد في اليوم، تُستخدَم لأغراض الشرب والاستحمام وغيرهما من الحاجات اليومية، فإنّ المواطن الفلسطيني يحصل على معدّل 83 لتراً من المياه فقط، لكنّ الكمية تبدو أقل بكثير في المناطق التي تعاني من مضايقات الاحتلال مثل مناطق الأغوار حيث يحصل الفرد فيها على كمية تتراوح بين 20 و25 لتراً من المياه فقط، فيما يحصل المستوطن على كمية تصل إلى 400 لتر من المياه في اليوم.

> المياه تُسرق وتُحوَّل إلى المستوطنات والبؤر الاستيطانية العشوائية
>
> السيطرة على عين الحلوة تمّت بدعم مجلس مستوطنات الضفة



# عمل خيري في رمضان تونس

عادة، لا تتخلى الجمعيات الخيرية عن أهلها الأكثر حاجة في تونس، فتعمد إلى توزيع مساعدات غذائية مع إلغاء موائد الإفطار، بسبب كورونا

تونس ـ **مريم الناصري**

منذ بدء شهر إبريل/ نيسان الجاري، أطلقت جمعية «ينابيع الخير» في تونس حملة «قفة رمضان» لجمع المساعدات الخيرية، لا سيما المواد الغذائية، لتوزيعها على العائلات المعوزة في العديد من الجهات (المناطق)، وخصوصاً تلك الداخلية. ويقول عضو الجمعية عبد الكريم بوخريص، لـ«العربي الجديد»، إنّ العمل بدأ منذ أكثر من أسبوعين لجمع تبرعات من متطوعين ومتبرعين، مع التركيز على جمع المواد الغذائية الأساسية وتجهيز قائمة بالعائلات التي تحتاج إلى المساعدة. ويشير إلى الاستعانة أحياناً بالبلديات والولايات لجمع قائمة بالعائلات المعوزة وعناوينها. وخلال شهر رمضان، يزداد دور الجمعيات الخيرية، وخصوصاً في الجهات الداخلية. وتتركز غالبية المساعدات المقدمة من الجمعيات على إفطار الصائم، وتقديم المساعدات الغذائية والمالية للفقراء واليتامى. ولا تجد غالبية الجمعيات عادة صعوبة في جمع المواد الغذائية، وخصوصاً أنّ غالبية المتبرعين لا يمنحون أموالاً مخافة استغلالها في غير أهدافها الخيرية. ويوضح بوخريص أنّ الجمعية تستقبل المساعدات في مقرّاتها الرئيسية والجهوية (في المناطق)، أو من خلال توجه أعضائها إلى بعض المتبرعين لجمع المواد الغذائية الأساسية وتوزيعها على العائلات باستمرار طيلة شهر رمضان.

وقبل نحو أسبوع من بدء شهر رمضان، أطلقت جمعية الوسيط الخيري حملة «رمضان أسعد بالعطاء» لجمع تبرعات غذائية. وتجمع في سلة مواد غذائية أساسية بقيمة 30 دولاراً، لتوزع على نحو 300 عائلة محتاجة في العاصمة. ويقول المتطوع سيف الدين (31 عاماً)، لـ«العربي الجديد»، إن الجمعية تجمع مواد غذائية وليس أموالاً. وتقسم تلك المساعدات في أكياس بالتوازي، وتوزع على العائلات التي تكون الجمعية قد جهزت قائمة بأسمائها مسبقاً. في الغالب، تساعد الجمعية العائلات المحتاجة، وخصوصاً الأرامل والأشخاص ذوي الإعاقة.

بالتوازي مع توزيع المساعدات، كانت غالبية الجمعيات الخيرية تُعدّ موائد الإفطار لإطعام المحتاجين والمارة والمشردين. لكن غابت موائد الإفطار في معظم الجهات، العام الماضي، بالإضافة إلى العام الجاري، نتيجة لتفشّي فيروس كورونا وبالتالي منع التجمعات في الساحات العامة. لذلك، هناك تركيز على توزيع الطعام على العائلات في البيوت. كما توزّع بعض الجمعيات الوجبات الغذائية الجاهزة للمشرّدين والعاملين خلال ساعات الإفطار وفي ساعات الليل بعد الحصول على تراخيص بالتجول لتسهيل تنقلهم خلال ساعات حظر التجول، التي تبدأ من الساعة العاشرة ليلاً وتستمر حتى الخامسة صباحاً.

ولا يقتصر العمل الخيري خلال شهر رمضان على الجمعيات والمنظمات الخيرية، بل تتعدد المبادرات الفردية والجماعية التي يُطلقها شباب في جهات عدة للتكفل بجمع المساعدات والأموال وتوزيعها على العائلات المحتاجة. وعادة ما يتكفل أحد الأشخاص بتوفير مقر لجمع التبرعات والمواد الغذائية، في وقت يتكفل آخرون بجمع التبرعات في الشوارع، وخصوصاً أمام المحلات التجارية الكبرى. إلى ذلك، يشير عبد الرحمان الرحالي (33 عاماً)، إلى أنّه ينظم سنوياً خلال شهر رمضان، وبرفقة نحو أحد عشر شاباً، حملات عدّة لجمع التبرعات والمساعدات. ويسوقون حملتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي للتعريف بأهدافها والمواد الغذائية المطلوبة، مضيفاً أنهم ينشرون فيديوهات وصوراً توثق توزيع تلك المساعدات، لتأكيد مصداقية حملتهم وأهدافها النبيلة من دون التشهير بالأشخاص المستهدفين بتلك التبرعات.

وغالباً ما يثير نشر صور متلقي المساعدات انتقادات كبيرة من قبل الرأي العام الذي يشجع عمليات التبرع والأعمال الخيرية ويرفض التشهير بالمعوزين ونشر صورهم خلال حصولهم على المساعدات. وتلتزم الجمعيات والمنظمات وبعض المتطوعين بحماية المعطيات الشخصية وعدم التشهير بمتلقي المساعدات ونشر صورهم. إلّا أنّ «بعض المتطوعين ينشرون صور العائلات التي تتلقى المساعدات وخصوصاً الأطفال، للتأكيد عل مصداقية عملهم الخيري»، بحسب الرحالي. ويختار بعض أصحاب المطاعم تجهيز وجبات إفطار وتوزيعها على العائلات المحتاجة بالتنسيق مع بعض الجمعيات الخيرية، مع الحرص على إيصالها قبل ساعة من موعد الإفطار.

وكان المعهد الوطني للإحصاء قد أشار إلى أنّ مستوى الفقر في تونس يبلغ نحو 15 في المائة. في المقابل، تشير أرقام وزارة الشؤون الاجتماعية إلى أنّ نسبة الفقر تصل إلى نحو 28 في المائة، الأمر الذي أثار انتقاد العديد من المتخصصين الذين استغربوا تضارب الأرقام الصادرة من جهتين رسميتين، متسائلين عن المقاييس التي تعتمد لاحتساب نسب الفقر، على الرغم من تأكيد وزارة الشؤون الاجتماعية أنّها اعتمدت على البيانات التي في حوزتها والمتعلقة بالعائلات التي تتلقى منحاً شهرية على شكل مساعدات.

وتشير خريطة الفقر التي أعلن عنها المعهد إلى أنّ النسب الأعلى للفقر سجلت في الشمال الغربي والوسط الغربي للبلاد، حيث المناطق الفقيرة والمهمشة.

السلال الغذائية جاهزة للتوزيع (العربي الجديد)

خلال توضيب المساعدات (العربي الجديد)

# المغرب: جمعيات تعمل على لمّ شمل الأسر

في ظلّ الخلافات الأسرية المتزايدة في المغرب، تأتي الوساطة كوسيلة من شأنها معالجة الأمور قبل تفاقمها وقبل وصولها إلى القضاء. وتنشط جمعيات عدّة في البلاد في هذا المجال، مانحة أملاً للعلاقات المازومة

الوساطة الأسرية قد تجلب عائلة الطفلة (فاضل سنا/ فرانس برس)

الرباط ـ **عادل نجدي**

«قصدتُ الجمعية وكلّي أمل في إيجاد حلّ لمعاناتي، وهو ما تحقّق ولله الحمد بعد ثلاث جلسات من الوساطة». هذا ما تقوله زهرة، المغربية الثلاثينية، بعدما انتهت لتوها من جلسة وساطة أسرية أخيرة أدّت إلى اتفاق ودي مع طليقها لتنظيم زيارة أبنائها في إطار الحضانة. وزهرة واحدة من بين عشرات النساء اللواتي يقصدن جمعية «التحدي للمساواة والمواطنة» في مدينة الدار البيضاء، لعلهنّ يجدن أيّ حلّ ينهي معاناتهنّ من جرّاء نزاعات أسرية وصلت إلى طريق مسدود.

تقول زهرة «العربي الجديد» إنّها عانت كثيراً خلال الأشهر الماضية، إذ إنّ «طليقي استغل فترة الحجر الصحي وحرمني من أطفالي. وكلّما طالبته بإعادتهم إلى منزلي، كان يهدّدني. وبعدما وجدت نفسي بين نارَين، نار حرماني من فلذات كبدي ونار صعوبة الإجراءات القانونية بسبب فرض حالة الطوارئ الصحية في البلاد من جرّاء تفشي فيروس كورونا الجديد، قرّرت الاستعانة بجمعية المراكز العاملة في مجال الوساطة الأسرية، من خلال مواكبة الحالات في مرحلة سادسة تتبع الاتفاق لمراقبة مدى التزام الطرفين بشروط الاتفاق. توضح رئيسة جمعية التحدي للمساواة والمواطنة في الدار البيضاء، بشرى عبدو، أنّ «الوساطة الأسرية التي تتولاها الجمعيات تمثّل حلاً للنزاعات الزوجية والحفاظ على استقرار الأسر وتماسكها». لافتة «العربي الجديد » إلى أنّ «التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي انعكست على القيم الأسرية، وصار من الضروري التفكير في وسائل للحفاظ على الأسرة». بالنسبة إلى عبدو فإنّ «الوساطة الأسرية هي وسيلة تجاوز الخلافات بشكل ودي، انسجاماً مع طبيعة الأسرة التي تقتضي السرية والكتمان الخامسة لتفاوض الأطراف حول الحلول، ويكون الهدف اختيار الحلول التي يمكن الاتفاق عليها فتكون الأفضل لها وللأبناء. وتنتهي مهمة الجمعيات والمراكز العاملة في مجال الوساطة الأسرية، من خلال مواكبة الحالات في مرحلة سادسة تتبع الاتفاق لمراقبة مدى التزام الطرفين بشروط الاتفاق. توضح رئيسة جمعية التحدي للمساواة والمواطنة في الدار البيضاء، بشرى عبدو، أنّ «الوساطة الأسرية التي تتولاها الجمعيات تمثّل حلاً للنزاعات الزوجية والحفاظ على استقرار الأسر وتماسكها»، لافتة «العربي الجديد » إلى أنّ «التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي انعكست على القيم الأسرية، وصار من الضروري التفكير في وسائل للحفاظ على الأسرة». بالنسبة إلى عبدو فإنّ «الوساطة الأسرية هي وسيلة تجاوز الخلافات بشكل ودي، انسجاماً مع طبيعة الأسرة التي تقتضي السرية والكتمان والحفاظ على الود والوئام من أجل ضمان استمراريتها بعيداً عن ردهات المحاكم وما تسبّبه من انقسام داخلها» لافتة إلى أنّه «في ظلّ زيادة عدد حالات الطلاق مع أكثر من 100 ألف حالة سنوياً وتزايد مقلق في النزاعات والخلافات الأسرية التي أدت إلى نتائج وخيمة تهدد الاستقرار والأمن المجتمعي، فإنّ دور الوساطة الأسرية يقضي بالمساهمة في الحدّ من ذلك بتطويق النزاعات داخل الأسرة ومنع تفاقمها».

> تُسجَّل محاولات لتسوية الخلافات الأسرية قبل اللجوء إلى القضاء
>
> بروز جمعيات تطالب بمأسسة الوساطة الأسرية قد تكون له إيجابيات

من جهته، يرى الباحث في علم الاجتماع منعم الكزان، أنّ «الوساطة الأسرية صارت ضرورة مجتمعية من جرّاء التحولات البنيوية التي تشهدها كل بقاع المعمورة ومن بينها المغرب، ما أدّى إلى انحسار دور مجموعة من المؤسسات التي كان يُعتمد عليها كمؤسسة الحكمين أو مجلس العائلة في إصلاح ذات البين بين الأزواج». يضيف الكزان لـ«العربي الجديد» أنّ الأسرة التي تقتضي السرية والكتمان والحفاظ على الود والوئام من أجل ضمان استمراريتها بعيداً عن ردهات المحاكم وما تسبّبه من انقسام داخلها» لافتة إلى أنّه «في ظلّ زيادة عدد حالات الطلاق مع أكثر من 100 ألف حالة سنوياً وتزايد مقلق في النزاعات والخلافات الأسرية التي أدت إلى نتائج وخيمة تهدد الاستقرار والأمن المجتمعي، فإنّ دور الوساطة الأسرية يقضي بالمساهمة في الحدّ من ذلك بتطويق النزاعات داخل الأسرة ومنع تفاقمها».

من جهته، يرى الباحث في علم الاجتماع منعم الكزان، أنّ «الوساطة الأسرية صارت ضرورة مجتمعية من جرّاء التحولات البنيوية التي تشهدها كل بقاع المعمورة ومن بينها المغرب، ما أدّى إلى انحسار دور مجموعة من المؤسسات التي كان يُعتمد عليها كمؤسسة الحكمين أو مجلس العائلة في إصلاح ذات البين بين الأزواج». يضيف الكزان لـ«العربي الجديد» أنّ «بروز جمعيات تطالب بمأسسة الوساطة الأسرية في السنوات العشر الأخيرة، قد تكون له إيجابيات من بينها سدّ ثغرات التحولات المجتمعية من جهة وتخفيف العبء على المحاكم من جهة أخرى، فضلاً عمّا تتسم به من مميزات كالسرية والمكاشفة والتفريغ النفسي والبحث عن تسويات ودية، وهي مميزات تجنّب الأطراف حرج كشف أسرار عش الزوجية الذي قد يخلّف جرحاً عميقاً يصعب معه إعادة لمّ شمل الأسرة وإعادتها إلى سابق عهدها».

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه جمعيات الوساطة الأسرية، فإنّ دورها يبقى بحسب الكزان «ضعيفاً وذلك لأسباب عدّة، من بينها غياب ثقافة وساطة الجمعيات لحلّ النزاعات الأسرية في المغرب، وعدم اقتناع الأطراف بها كوسيط نتيجة غياب ضمانات نفسية كما هي الحال في المؤسسات التقليدية كمجلس العائلة أو مؤسسة الحكمين أو الجيران أو الحيّ.

تواجه خطر الملاريا وكورونا في كوتونو

# يوم الملاريا

## دول تنجح في مكافحة المرض

طرح ظهور وباء كورونا تحديات خطيرة في إطار التصدي للملاريا في العالم عام 2020، الأمر الذي ما زال مستمراً حتى اليوم. ومنذ بداية تفشي الجائحة، حثت منظمة الصحة العالمية البلدان على الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية، بما فيها خدمات مكافحة الملاريا، وحماية المجتمعات المحلية والعاملين الصحيين من انتقال كورونا.
ولمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الملاريا الذي تحتفل به الأمم المتحدة في 25 إبريل/ نيسان من كل عام، وبناءً على الإنجازات التي تحققت في إطار مبادرة القضاء على الملاريا بحلول عام 2020، حددت منظمة الصحة العالمية، في مبادرة جديدة، 25 بلداً جديداً بإمكانه القضاء على الملاريا بحلول عام 2025. كذلك هنّأت العدد المتزايد من البلدان التي تكاد تقضي على الملاريا، وتلك التي تحقق خلواً كاملاً من هذا المرض. فمن بين 87 دولة تشهد حالات إصابة بالملاريا، أبلغت 46 دولة بوجود أقل من 10 آلاف حالة إصابة بالمرض في عام 2019، مقارنة بما مجموعه 26 بلداً في عام 2000. وبحلول نهاية 2020، أبلغ 24 بلداً بوقف انتقال الملاريا خلال ثلاثة أعوام أو أكثر. وشهدت المنظمة على خلوّ 11 بلداً من الملاريا. والملاريا مرض يسبّبه طفيلي يُدعى المتصوّرة. وينتقل ذلك الطفيلي إلى جسم الإنسان من طريق لدغات البعوض الحامل له، ثم يشرع في التكاثر في الكبد ويغزو الكريات الحمراء بعد ذلك.

(العربي الجديد)
(الصور: فرانس برس)

رش مبيدات حشرية كاحد إجراءات مكافحة الملاريا في الهند



حصل على لقاح الملاريا في كينيا



يوزع الناموسيات في كوتونو

تنتظر حصول طفلتها على طعم الملاريا في غانا

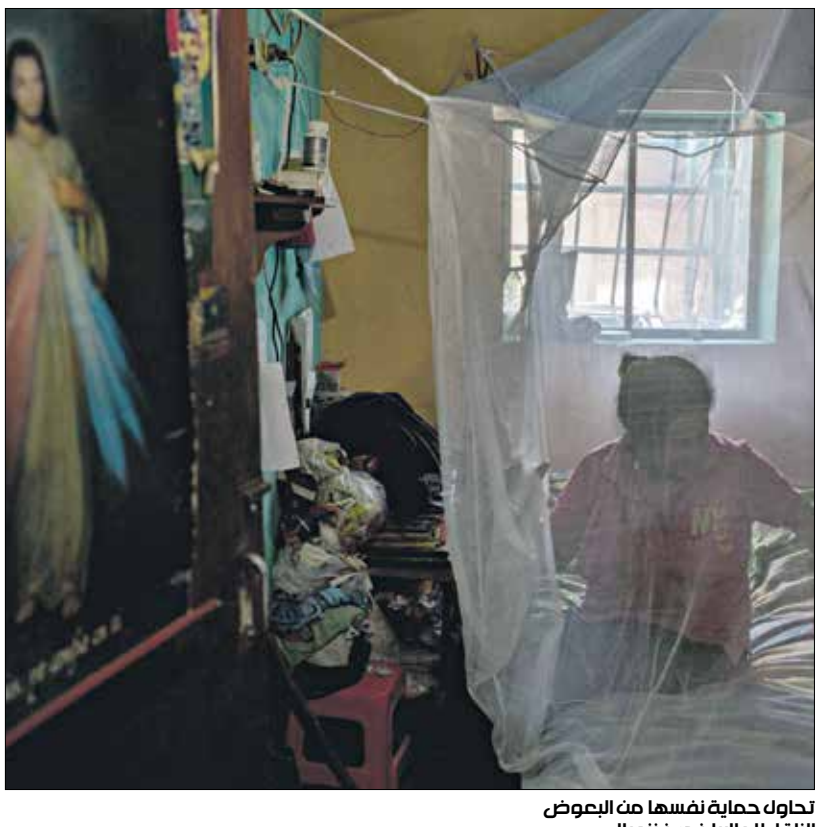

تحاول حماية نفسها من البعوض الناقل للملاريا في فنزويلا

خرج من الناموسية في بوركينا فاسو